INF

INFCIRC/421
1 September 1993
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: RUSSIAN

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

# نشرة اعلامية

## بيان مؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ صادر عن حكومة الاتحاد الروسي

بناء على طلب الممثل المقيم المناوب للاتحاد الروسي، يعمم نص البيان الملحق المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ والصادر عن حكومة الاتحاد الروسي، لكي تطلع عليه الدول الأعضاء.

93-03088
٠٣١٩ت

## الملحق

## بيان صادر عن حكومة الاتحاد الروسي

اتخذت كييف أخيرا عددا من الخطوات من أجل فرض سيطرتها على الأسلحة النووية التي تصادف وجودها في الأراضي الأوكرانية. ففي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، وافق البرلمان الأوكراني على وثيقة بعنوان "الاتجاهات الأساسية لسياسة أوكرانيا الخارجية"، وفي هذه الوثيقة أعلنت أوكرانيا أنها المالك لهذه الأسلحة. وهذا الاجراء الذي اتخذه البرلمان ساندته بعد ذلك بيانات علنية من قبل القيادة الأوكرانية. واتخذت وزارة الدفاع الأوكرانية قرارا بضم القوات المسؤولة عن تخزين وصيانة الأسلحة النووية ضمن الفرقة الصاروخية الثالثة والأربعين التي تخضع لقيادتها. وهكذا أصبحت أوكرانيا تفرض سيطرتها المباشرة على الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، ترى حكومة الاتحاد الروسي أن من الضروري اصدار البيان التالي.

ان هذا الخط الذي اتخذته كييف يبعث على القلق بالنسبة للعالم، وسوف تكون له عواقب بالغة الخطورة على الاستقرار والأمن الدوليين، وعلى نظام العلاقات الدولية بأكمله.

ان أوكرانيا باعلانها أنها المالكة للأسلحة النووية، انما تنتهك التزاماتها الدولية فيما يتعلق بوضعها غير النووي، وبذلك تتحدى القانون والنظام الدوليين بصورة مباشرة، وتروج لنبذ المبادىء القانونية في العلاقات الدولية.

كما ان كييف تنتهك بصورة مباشرة عددا من الاتفاقات التي ابرمت في اطار كمنولث الدول المستقلة، ولا سيما قرار رؤساء دول الكومنولث في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ الذي أصبح الاتحاد الروسي بموجبه الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية من بين الدول التي خلفت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

وتنتهك كييف أيضا بروتوكول لشبونة لمعاهدة "استارت-١"، التي تعهدت أوكرانيا بمقتضاها بأن تنضم في أسرع وقت ممكن الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية. وجاء في البيان المكتوب الذي اصدره الجانب الأوكراني بمناسبة توقيع هذا البروتوكول أن "حق وعبء امتلاك الأسلحة النووية للاتحاد السوفياتي السابق يقعان على الاتحاد الروسي وحده، بموافقة صريحة من أوكرانيا وجميع الدول الأخرى التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق". (ترجمة أمانة الوكالة).

كما أن الخط الذي سارت عليه كييف لا يتمشى مع التزامها بنقل الأسلحة النووية من أراضيها بغية تفكيكها وتدميرها بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

ان النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية القائم على معاهدة ١٩٦٨ يجري تقويضه، كما أن المعاهدة ذاتها، التي سوف يتقرر مصيرها في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، أصبحت في خطر. وأصبحت هناك سابقة خطيرة يمكن أن تستغلها بلدان توشك أن تمتلك أسلحة نووية.

انه يجري نسف نتائج سنوات كثيرة من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح النووي، وفوق كل ذلك يجري نسف معاهدة "استارت-١" ومعاهدة استارت-٢".

ونظرا لأن أوكرانيا لا تمتلك البنية الأساسية المادية والتقنية والتكنولوجية الملائمة، فان فرض سيطرتها على الأسلحة يزيد كثيرا من المخاطر من زاوية السلامة النووية والبيئية، التي لا شك في أن مسؤولياتها تقع بالكامل على أوكرانيا.

والاتحاد الروسي، بوصفه الدولة الوحيدة التي تخلف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بامتلاك الأسلحة النووية، وبوصفه الدولة الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار، لا يمكنه أن يعترف بشرعية أية ادعاءات أو أفعال تتعارض مع الاتفاقات الدولية للحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه. اننا نطالب أوكرانيا باتخاذ كافة الخطوات التي تكفل مراعاتها الصارمة لوضعها غير النووي كما نصت عليه الاتفاقات الدولية، وأن تعيد النظر في القرارات المذكورة أعلاه التي اتخذها برلمانها ووزارة دفاعها بشأن فرض سيطرتها على الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، يعرب الاتحاد الروسي عن استعداده لمواصلة تعاونه مع أوكرانيا لتأمين السلامة النووية والبيئية للأسلحة النووية على أساس الوضع الذي حددته الرسالة المؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، والتي وجهها الرئيس يلتسن رئيس الاتحاد الروسي الى رئيس جمهورية أوكرانيا.